حزبا «العدالة» ومستقبل العلاقات المصرية - التركية

محمد عبدالقادر خليل*

ملخص

هناك العديد من أوجه التشابه بين تجربتي حزب العدالة والتنمية في تركيا وحزب الحرية والعدالة في مصر، هذا التشابه يتخطى حدود مسمى الحزب الحاكم في مصر، ليمتد لطبيعة السياقات المصاحبة لعملية الصعود إلى السلطة. وعلى الرغم من أن حزب العدالة التركي استطاع أن يحقق نجاحا ملحوظا في إداراته للعديد من الملفات الشائكة، غير أن تجربة نظيره المصري تبدو أكثر صعوبة، وذلك بالنظر إلى أنماط التوجهات الإيديولوجية وطبيعة القواعد الشعبية ومحدد الخبرات السياسية المكتسبة. ومع ذلك يبدو أن وجود الحزبين في السلطة سيدفع بتطور العلاقات المصرية التركية خلال السنوات القادمة. بيد أن مدى هذا التطور ومساراته سترتبط بقدرة حزب الحرية والعدالة على الاستفادة من تجربة حزب العدالة والتنمية ليقدم نموذجا ناجحا على غرار ما قدمه هذا الأخير.

الفرضية الأساسية للسياسة الخارجية التركية تقوم على أن توثيق العلاقات مع عدد من «الدول المفتاحية» في المناطق المحيطة بتركيا، تشكل مرتكزا أساسيا لتوطيد العلاقات مع بقية القوى الإقليمية في هذه المناطق. ترتبط هذه الفرضية بالفلسفة السياسية التي تبناها أحمد داوود أوغلو منذ أن عين مستشارا لرئيس الوزراء التركي، وسعى إلى تطبيقها منذ وصوله إلى منصب وزير الخارجية في عام 2009. هذه الفلسفة التي عبر عنها في نظرية «العمق الإستراتيجي» Strategic Depth، تفترض أن تركيا تقع وسط عدد من الأحواض الجغرافية مثل أوروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط، ومن ثم فإنه لا يمكنها أن تبرز كقوة إقليمية إلا إذا حافظت على علاقات جيدة مع الفاعلين الرئيسيين في هذه الدوائر الجغرافية.

وفيما اتجهت تركيا لتحقيق ذلك كانت قد تبنت منهج العمل من الداخل قبل التحرك نحو الخارج، حيث تركزت جهودها في سبيل

* منسق البرنامج التركي- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية- مؤسسة الأهرام.
melkader@ahram.org.eg

دعـم خطـوات السياسـة الخارجية، عـلى تهيئة مسرح العمليات الداخلي من خلال سلسلة من الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية، التي ضاعفت من شعبية حزب العدالة والتنمية (AKP) الحاكم، وجعلته ينطلق إلى الساحات الإقليميـة المجـاورة كـ«نمـوذج سـياسي» للأحزاب الإسـلامية والتيـارات الدينية، التي بـدت بدورهـا أكثـر القـوى السياسـية تنظيـما وقـدرةً على الحشـد في مرحلة ما بعـد الثورات العربية، على نحو دفع بتعاون تركي وثيق معها انطلاقـا من رؤيـة الطرفين لهـذه العلاقات من منظور «الفرصة التاريخية».

اعتبرت أنقـرة أن علاقات قوية مـع حركة الإخوان المسلميـن في مصر تشكل من ناحيـة تأكيدا على الدور العالمي الذي يمكـن أن تضطلع به تركيا من خلال علاقاتها مع «الحركة الأم» لحركات الإسلام السياسي عبر العالم.

وقـد اعتـبرت أنقـرة أن علاقـات قوية مع حركـة الإخوان المسـلمين في مصر تشـكل من ناحيـة تأكيـدا على الـدور العالمي الـذي يمكن أن تضطلـع بـه تركيـا مـن خـلال علاقاتها مع «الحركة الأم» لحركات الإسـلام السياسي عبر العالم، لا سـيما بعدما وصلـت لمقاعد الحكم في بعض البلدان العربية، وعلى رأسها مصر والتي تشـكل، وفق النمط الإدراكي للقيادة التركية، الدولة العربية الأكبر والأكثر أهمية لاعتبارات الديمغرافيـة والأهمية الجيو- اسـتراتجية. ومن ناحيـة أخـرى ارتباطـا بالأوضـاع المضطربـة والناشئة عن الثورات العربية، والتي مثلما أتت لتركيا رياحها بالفرص السياسية والاقتصادية، فقد حملت بالعواصـف والاضطرابات الأمنية التي شـكلت تهديدا وتحديا جديا للاستثمارات التركية في منطقة الشرق الأوسـط، والتي تعود بداياتها لأكثر من عشر سنوات خلت.

لذلك فقد نظرت تركيا إلى تطورات الشـأن المـصري وأحـداث ثـورة 25 يناير منـذ بداياتها وكأنها شأن تركي داخلي، أو قضية أمنية وسياسية لهـا تداعيات مباشرة على قضايا الأمن ومصالح تركيا الإقليميـة، فاندفعت إلى الرهان على مصر ما بعـد الثـورة من أجل تأسـيس نظـام إقليمي جديـد، عـلى نحو أفـضى للإنخراط في الشـأن الداخلي المـصري، وذلك بعـد التحـرر من أحد أهـم محددات السياسة الخارجية التركية، والخاص بعدم التدخـل في الشـئون الداخلية للدول الأخـرى، انطلاقا مـن المبدأ الأتاتوركي «سلام في الداخل سلام في الخارج». وعلى هذا الأساس طالب رئيس الوزراء التركي رجـب طيب أردوغان الرئيس المصري السـابق بالتنحي عن السلطة اسـتجابة لأصوات شعبه، التـي تطالبـه بالرحيـل. تـلى ذلـك العديـد من المواقف التي عبرت عن الانسجام والتماهي مع المواقف والاتجاهات السياسية التي تبنتها حركة الإخـوان المسـلمين وحـزب الحريـة والعدالـة (FJP) الجنـاح السـياسي لهـا، وهـو مـا تجلى في سلسـلة من التعليقات والتصريحات السياسـية التي صـدرت عن القيادة التركية، سـواء خلال مرحلة الانتخابات الرئاسية أو ما بعدها.

وقد كان من الواضح أن قيادة حزب الحرية والعدالة قد رأت أن ثمة دافع رئيسي لذلك يتمثل في أن تحالف مع مصر بقيادة نخبة إسلامية منتخبة ديمقراطيا يمكن أن يعيد تشكيل المنطقة بالكامل. وهي في ذلك بدت قانعة بأن إنتقال مصر إلى نظام ديمقراطي حقيقي لا يشكل عودة للنظام السلطوي بإصلاحات شكلية، يمكن أن يؤسس لتحالف أحزاب «الإسلام السياسي المعتدل» في المنطقة.

وقد انعكس ذلك في الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية حيال مصر من حيث المستوى والكثافة في مرحلة ما بعد الثورة. لذلك لم تكن زيارة الرئيس المصري محمد مرسي إلى تركيا في سبتمبر الماضي وحضوره للمؤتمر الرابع لحزب الحرية والعدالة وإلقاءه خطاب في هذا المؤتمر، أو حضور رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى مصر على رأس وفد رفيع المستوى في نوفمبر الماضي، إلا تأكيدا على حقيقتين أساسيتين:

أولها، إن تركيا راهنت على نجاح حزب الحرية والعدالة، وأمدته باستشارات سياسية وانتخابية تجلت في زيارات متبادلة على المستوى الحزبي، وتوقيع فرعا الحزبين في اسطنبول والإسكندرية «اتفاق شراكة» لتبادل الخبرات وتكثيف الزيارات وتعميق التعاون.

وثانيها، إن تعليقات أردوغان واستنكاره لعدم إعلان الفائز بالانتخابات الرئاسية لمدة خمسة أيام، ثم إعلان الترحيب وتجلى مظاهر السعادة لفوز مرسى بالانتخابات، يوضح أن الرئيس المصري ذهب إلى تركيا للتأكيد على أن المساندة لمصر في المرحلة الانتقالية ولشخصه في المرحلة الانتخابية، يستحق الإشادة علنا في مؤتمر الحزب الذي هنأ فيه الشعب التركي بقيادته السياسية، والتي دعاها من خلاله للعمل معا على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. هذا فيما جاءت زيارة أردوغان إلى القاهرة بعد أقل من شهرين من زيارة مرسي إلى أنقرة، لتؤكد أن تركيا تدعم النخبة الجديدة الحاكمة في مصر ليس وحسب على الصعيد السياسي، وإنما أيضا على الصعيد الاقتصادي.

خلفية العلاقات بين «العدالة» المصري والتركي

عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في نوفمبر 2002 سعت أنقرة لإنهاء انفصالها المفتعل عن الشرق الأوسط. كما عملت السياسة الخارجية التركية ضمن إطار عام وشامل يخدم عليه، وتندرج ضمنه لتعظيم التواجد التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية، من خلال عدد من الآليات التي ضمنت لتركيا التواجد في مركز الإقليم وفي «ميادين الأحداث» الملتهبة التي شهدتها المنطقة، وعلى هذا الأساس كانت الحماسة للتفاعل مع الأحداث المصرية منذ بدايات ثورة 25 يناير، وذلك انطلاقا من ضرورات بعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي بل وأمني.

وقد قال أحمد داوود أوغلو في هذا الإطار إن «التسونامي العربي» الذي ضرب بعض أنظمة الحكم العربية وعلى رأسها مصر، كان بمثابة «تدفق طبيعي للتاريخ» وحدث «عفوي» و«ضروري» جاء متأخرا حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. واعتبر أن ما يجري بالعالم العربي «مسارا طبيعيا للأمور»، وأن التحولات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورات اجتماعية، مشددا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير.(1)

مثل صعود حزب الحرية والعدالة فرصة تاريخية بالنسبة للعدالة والتنمية التركي، والذي بدا الأكثر تعاطفا وحماسا لصعود تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم في بلدان «الربيع العربي»

أوضح ذلك طبيعة الإدراك التركي لأنماط الفرص التي يمكن أن يمثلها توثيق العلاقات مع النخب الصاعدة إلى الحكم في مقابل التخلي عن النخب القديمة التي ثارت عليها شعوبها، لا سيما أن بعضا من هذه النخب لم يكن متحفزا إلى توثيق العلاقات مع أنقرة، وقد كان ذلك واضحا في الحالة المصرية، على وجه الخصوص. ذلك انطلاقا من أن تنامي الدور التركي خلال العقد الماضي، وفق حسابات القيادات المصرية السابقة، جاء على حساب الدور المصري، ونال الكثير من رصيده ومصداقيته، لا سيما فيما يخص ملفات التسوية السلمية بين كل من الفلسطينيين والإسرائيليين أو بين حركة فتح وحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

لذلك فقد مثل صعود حزب الحرية والعدالة فرصة تاريخية بالنسبة للعدالة والتنمية التركي، والذي بدا الأكثر تعاطفا وحماسا لصعود تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم في بلدان «الربيع العربي»، ارتباطا بكونها أكثر التيارات التي تعرضت للإقصاء والتهميش خلال العقود الماضية، هذا من ناحية، ومن أخرى نظرا لطبيعة التكوين والخلفيات السياسية والمرجعيات الدينية وطبيعة السياق المحلي والإقليمي المصاحب لعمليات الصعود إلى الحكم.

سياقات الصعود السياسي وأثرها على العلاقات المشتركة

ثمة تشابه ظرفي وسياقي بين صعود حزب الحرية والعدالة في مصر إلى سدة السلطة في يونيو 2012 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى قمة السلطة في تركيا في نوفمبر 2002. ذلك التشابه تخطى حدود مسمى «الحزب المصري» المقتبس من نظيره التركي، في ظاهرة امتدت للعديد من الأحزاب ذات المرجعيات الإسلامية على الساحة المصرية وتختطها إلى ساحات العديد من دول «الربيع العربي».

وقد تعددت عوامل التشابه بين الحزبين

(1) «تركيا حذرت إيران من مخاطر التدخل المباشر في الأزمة البحرينية»، جريدة الشرق الأوسط (لندن)، 17 مارس 2011.

الحاكمين في كل من مصر وتركيا، فبالإضافة إلى أن كلاهما ذي مرجعية دينية، فإن كل منهما وصل إلى السلطة بعد عام واحد من تأسيسه، هذا بالإضافة إلى أن رئيسي كلا الحزبين سجنا لأسباب سياسية ليصعدا بعد ذلك وفق سياق محلي مختلف إلى أعلى منصب سياسي في البلدين، في حدث تخطى سياقه المحلي ليأخذ طابعه الإقليمي والدولي، انطلاقا من كثافة المتابعة وطبيعة التأثير وأنماط التأثر.

ومن أبرز عناصر التشابه بين الحزبين الخلفية الدينية كونها مركزية في الحالتين المصرية والتركية. ذلك أن الحزبين مدنيين بمرجعية إسلامية، كما أن كل منهما يشكل تيارا معتدلا نسبيا يوجد على يمينه العديد من الأحزاب الإسلامية الأكثر تشددا وانشغالا بقضايا الدين والشريعة. هذا بالإضافة إلى أن الطرفان لديهما نظرة ايجابية حيال «الخلافة العثمانية» وثمة من بداخليهما ممن لا يزال ينادي بهذه الخلافة ويعتبرها هدفا منشودا. كما أن كلا الحزبان يعتمدان على حركة اجتماعية لديها قاعدة شعبية كبيرة يستمدان منها التأييد والدعم وتوفر لهما غطاء في المواقف الصعبة والأزمات الطارئة.

ومن السمات المشتركة بين الحزبين كذلك أن كلاهما استطاع أن يحصل على أصوات أغلب المحافظات الكبرى، كما حصل على أصوات الفقراء اللذين يشكلون في مصر زهاء 40 في المائة من أجمالي السكان، وبلغوا في تركيا قبيل انتخاب حزب العدالة والتنمية زهاء 38 في المائة من السكان. ومن اللافت أيضا أن القاعدة الشعبية للحزبين لا تنحصر في الأوساط المحافظة، فهناك مؤيدين من كافة التيارات السياسية التي تدعمهما إما لضعف المنافسين أو لحسن التنظيم أو لتنامي الدور الاجتماعي أو لأسباب عقائدية وأيديولوجية.

يواجه الحزبان تقريبا ذات المشاكل، لا سيما في ظل الدور البارز الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية تاريخيا في الدولتين.

ويواجه الحزبان تقريبا ذات المشاكل، لا سيما في ظل الدور البارز الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية تاريخيا في الدولتين، والذي ارتبط بالدور المركزي الذي لعبته المؤسستان سواء في عملية التحرير والاستقلال أو في عملية حفظ الأمن والسلامة الإقليمية للبلدان، ففي الحالة التركية لعبت المؤسسة العسكرية دورا رئيسيا في صوغ السياسات المحلية إزاء العديد من القضايا وكذلك شكلت ملامح السياسة الخارجية خلال العديد من العقود الخالية من عمر الجمهورية التركية، هذا إلى أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة فحد من الدور السياسي للجيش وأثبت أن «جنرالات الجيش» ليسوا ببديل عن «النخب السياسية المنتخبة».

هذا فيما ظلت المؤسسة العسكرية المصرية منذ ثورة يوليو 1952، المؤسسة الأقوى في العهود الثلاثة لناصر والسادات ومبارك.

واحتل الجيش المصري موقع الصدارة بعد ثورة 25 يناير بانتقال سلطة رئيس الجمهورية إليه. ورغم انتقال السلطة إجرائيا إلى الرئيس محمد مرسي وقيامه بإجراء تغييرات قوية وجريئة على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، غير أن دور الجيش مازال قويا من خلال مؤسساته الاقتصادية التي يديرها، وعبر العديد من المناصب المدنية التي يسيطر عليها عدد كبير من رجال القوات المسلحة السابقين، هذا فضلا عن الوضع المميز الذي حظيت به المؤسسة العسكرية في الدستور المصري الجديد.

ومع ذلك فإن أغلب التقديرات الرائجة تشير إلى أن حزب الحرية والعدالة ما زال يواجه صعوبات في استيعاب العديد من رسائل حزب العدالة والتنمية.

وعلى الصعيد الخارجي ثمة عوامل شكلت الخلفية الأساسية التي جاء في ظلها صعود الحزبين إلى السلطة، ففي الحالة التركية جاء صعود حزب العدالة والتنمية على خلفية الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والاستعداد لغزو العراق، وفي ظل تعهدات الحزب بإتباع نهجا براجماتيا يحقق المصالح الوطنية ويؤكد على ثوابت العلاقات مع القوى الغربية.

هذا في حين ارتبط صعود محمد مرسي إلى سدة الرئاسة بسياق محلي وإقليمي يتعلق بثورات «الربيع العربي»، وما أفرزته من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية ومن تهديدات للمصالح الغربية في المنطقة، وهو ما دفع الولايات المتحدة وبعض القوى الدولية لمساندة حركة الإخوان المسلمين، والمطالبة بنقل السلطة كاملة إلى الرئيس المنتخب، وربط المساعدات السياسية والاقتصادية بتحول ديمقراطي حقيقي يفضي إلى دمج تيارات الإسلام السياسي في العملية السياسية.

مجمل هذه العوامل تظهر مدى التشابه بين الحزبين الحاكمين في كل من مصر وتركيا، ليس على المستوى الحزبي وحسب، وإنما كذلك على مستوي السياقات المصاحبة أكانت محلية أو إقليمية أو دولية، وذلك على النحو الذي يمكن أن يفسر عدد من المشاهد المهمة، مثل ظهور حسين عوني بوتسالي السفير التركي في القاهرة جالسا بمفرده إلى جوار أسرة الرئيس المصري داخل قاعة احتفالات جامعة القاهرة، والتي استقبلت خطاب الرئيس محمد مرسي بعد إعلان فوزه بالانتخابات. وقد سبق ذلك العديد من المشاهد الأخرى منها استقبال رئيس الوزراء التركي خلال زيارته إلى القاهرة في سبتمبر 2011، وفدا من حركة الإخوان المسلمين، كما قام بزيارة أسرة مؤسس جماعة الإخوان في منزل ابنه «سيف الإسلام حسن البنا». وكذلك في انعقاد مؤتمر دولي في اسطنبول عن فكر «حسن البنا»، وذلك في مايو 2012.

هذا بالإضافة إلى العديد من اللقاءات والزيارات الرسمية وغير الرسمية التي جمعت قيادات الحزبين، وقد كان الهدف منها جميعا نقل الخبرات التركية في التعاطي مع الملفات

الشائكة اقتصادية كانت أو سياسية أو أمنية إلى الجانب المصري، وذلك من خلال مباحثات ثنائية وجماعية وورش عمل ولقاءات مع قيادات تنظيمية وسياسية على مستويات مختلفة في تركيا.

ومع ذلك فإن أغلب التقديرات الرائجة تشير إلى أن حزب الحرية والعدالة ما زال يواجه صعوبات في استيعاب العديد من رسائل حزب العدالة والتنمية، ومنها تلك التي طرحها رجب طيب أردوغان أثناء إلقاء خطابه أمام مجلس الجامعة العربية في دورته 136، حول ضرورة «بناء المصريين دولة علمانية تأسيساً على أن العلمانية هي الطريق لحل مشكلات الدولة المصرية الراهنة».(1)

عدم استيعاب رسائل أردوغان رغم أهميتها، عكسته المواقف المتشددة التي وجه بها حديث رئيس الوزراء التركي وقتذاك من قبل العديد من التيارات الإسلامية وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين نفسها، حيث أكد عصام العريان القيادي البارز في الحركة ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة أنه «لا يعرف كيف لرجل دولة مثل أردوغان أقسم على احترام إرادة الشعوب أن يتدخل في كيفية اختيار الطريقة التي تبنى بها مصر».(2)

وعلى الرغم من أن هذه التصريحات أوضحت مدى الهوة الفكرية بين الطرفين، إلا أنها كانت عاكسة في الوقت نفسه لحالة الاستقطاب الحاد الذي عايشته مصر بعد ثورة 25 يناير. هذا بالإضافة إلى أنها أوضحت الفارق بين طبيعة القاعدة الشعبية التي سعى حزب العدالة المصري إلى استقطابها، وهي القاعدة التي تحتل قضايا الشريعة والعقيدة قمة أولوياتها، وذلك على خلاف الناخب المحافظ في تركيا والذي تظل القضايا السياسية والاقتصادية حاضرة بالنسبة له على نحو أوضح.

حزب «العدالة» ومستقبل العلاقات المصرية- التركية

عملت قيادات حزب العدالة والتنمية على توثيق العلاقات في أبعادها المختلفة مع مصر في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011، وذلك انطلاقا من رؤية تركية خاصة بأن تمتين العلاقات مع مصر من شأنه إعادة صوغ ترتيبات الأمن الإقليمي وإحداث تغيير جوهري على خريطة التحالفات في المنطقة، بما من شأنه أن يعزل مصر عن إيران، ويدفعها لممارسة دورا إقليميا يساهم في تحقيق السلام والاستقرار على مسرح عمليات الإقليم.

وعلى هذا الأساس كانت مصر محطة رئيسية لزيارات وزير الخارجية التركي كأول وزير خارجية يزور مصر بعد تولى «نبيل العربي» وزارة الخارجية وقتذاك، كما قام الرئيس التركي

(1) M. Abdel Kader, «Egypt And Erdogan's Message To The Arab Spring Countries», Turkish Review (Ankara), 24 November 2011.

(2) Mohamed Abdel-Kader, «Turkey's Justice And Development Party And Its Effect On The Egyptian Model», Today's Zaman (Ankara), 22 November 2011.

بأول زيارة لمصر على هذا المستوى بعد الثورة، حيث التقى برئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما التقى بعدد من شباب القوى والائتلافات الثورية وممثلين عن الأحزاب المصرية. هذا فيما قام رئيس الوزراء التركي في سبتمبر 2011 بزيارة إلى مصر، وذلك على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة عدد كبير من رجال الأعمال. وقد جاءت الزيارة بعد غياب دام عقد ونيف.

وقد أعلن داوود أوغلو في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» في 19 سبتمبر 2011، أن بلاده ستتحالف مع «مصر الجديدة» لتأسيس «محور ديمقراطية جديدا في الشرق الأوسط بين الدولتين الأكبر في المنطقة»، ونفى وزير الخارجية وجود تنافس بين مصر وتركيا، مشددا على أن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية جدا من أجل إحداث توازن القوى الإقليمية، ولما لهذا من مصلحة لبلاده. وقال إن «محور مصر وتركيا ليس موجها ضد أي من دول المنطقة، أنه محور للديمقراطية الحقيقية مكون من أكبر دولتين في منطقة الشرق الأوسط، وسيمتد من الشمال إلى الجنوب ومن البحر الأسود إلى وادي النيل في السودان».(1)

وقد تضاعفت الحركة التركية حيال مصر، لا سيما بعدما أدركت أن فكرة أن تغدو تركيا «دولة فوق الخلافات الإقليمية» قد واجهت العديد من الصعوبات، حيث بات يجمعها بأغلب دول الجوار الجغرافي صراعات ونزاعات بعضها مرتفعة الحدة. لذلك فهي ترى أن العلاقات مع مصر يمكن أن تعوض خسارة أنقرة لكل من العراق وطهران ودمشق بعد توتر واضطراب العلاقات مع الدول الثلاث بسبب تباين المواقف حيال الثورة الشعبية في سوريا، وبسبب الموقف الإيراني من نشر «صواريخ باتريوت» على الحدود التركية مع سوريا، وفي ظل المواقف التركية من التطورات الداخلية على الساحة العراقية، لا سيما بعد أن أفضت هذه المواقف إلى حالة من العداء والصراع بين الحكومة الاتحادية في العراق بقيادة نوري المالكي، ورئيس الوزراء التركي رجب أردوغان، والذي بات بدوره لا يفوت فرصة لانتقاد سياسات المالكي، حيث يعتبر أن هذه السياسات من شأنها إثارة النعرات الطائفية والصراعات المذهبية في المنطقة.

وترى تركيا أن تحالف «الأسد – نجاد – المالكي» لا يمكن أن تواجه سياساته ذات الصبغة الطائفية إلا من خلال تعاون تركي وثيق مع كل من مصر والسعودية ومسعود بارزاني في شمال العراق. وتعتبر تركيا في هذا الإطار أن مصر أهم حليف إقليمي، وأنها ستشكل «بوابة تركيا الجديدة» إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك استنادا إلى عدد من الحقائق أهمها أن مصر تشكل ثقل ديمغرافي كبير، وتحظي بدور استراتيجي مهم، كما أنها تمتلك أحد أهم

(1) Hannah Stuart, «Turkey And The Arab Spring», A Henry Jackson Society Strategic Briefing, October 2011. at: http://www.henryjacksonsociety.org/cms/harriercollectionitems/turkeyandarabspring.pdf (December 22, 2012)

الجيوش المحترفة في المنطقة، وتتمتع بدور تاريخي يؤهلها لدور إقليمي مقبول ومعترف به من كافة القوى الإقليمية والدولية. كما أن مصر تشاطر تركيا المواقف حيال العديد من القضايا الإقليمية مثل الأزمة السورية، والصراع العربي- الإسرائيلي، وأمن منطقة الخليج، والبرنامج النووي الإيراني.

وعلى الصعيد الأمني شهدت العلاقات التركية المصرية تطورات مهمة وذلك بعد زيارة الرئيس عبد الله جول إلى القاهرة في يوليو 2010، وحضوره عرض عسكري للجيش المصري، وهو ما أفضى بعد ذلك إلى إقامة تدريبات عسكرية في المياه الإقليمية المصرية وذلك في أكتوبر 2010، أطلق عليها «بحر الصداقة»، وذلك ضمن خطة تدريب عسكري أقرتها الدولتين خاصة بإجراء تدريبات مشتركة للقوات المسلحة في البلدين. كما أجرت الدولتين مناورات عسكرية بحرية في ميناء أكساز الحربي في تركيا «بحر الصداقة 2011»، وقد أجرت الدورة الثالثة من هذه المناورات في أكتوبر 2012، وذلك في شرق البحر المتوسط. كما قامت مصر بالتعاقد على عدد من الطائرات من دون طيار من تركيا بدلا من الولايات المتحدة الأمريكية.

«محور مصر وتركيا ليس موجها ضد أي من دول المنطقة، أنه محور للديمقراطية الحقيقية مكون من أكبر دولتين في منطقة الشرق الأوسط، وسيمتد من الشمال إلى الجنوب ومن البحر الأسود إلى وادي النيل في السودان»

وعلى الصعيد الاقتصادي، تطورت العلاقات مع تركيا بعد الثورة، وذلك في ظل إدراك قادة حزب الحرية والعدالة أن تركيا تقدم نموذجا ملهما للتقدم والتنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي دفع بتوالي الزيارات من قبل المسؤولين المصريين إلى تركيا لتعميق وتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية وجذب المزيد من الاستثمارات. كما تم إنشاء عدد من الجمعيات الأهلية كجمعية «ابدأ» و«تواصل»، وذلك على غرار جمعية «موسياد» التركية، والتي تجمع رجال الأعمال اللذين يرتبطون بمصالح تجارية وصناعية مع الكثير من دول الشرق الأوسط.

جدول يوضح حجم التبادل التجاري لتركيا مع مصر

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجاري
2005	687.299	687.299	267.246	945.545
2006	709.353	709.353	392.501	1.101.854
2007	902.658	902.658	679.345	1.582.004
2008	1.426.060	1.426.060	942.507	2.368.567
2009	2.618.360	2.618.360	641.379	3.259.379
2010	2.261.286	2.261.286	926.280	3.187.566

وقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي إلي مصر في سبتمبر 2011، على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة 280 من رجال الأعمال الأهمية الاقتصادية للعلاقات بين الجانبين، حيث سعت تركيا لمضاعفة الاستثمارات التركية في مصر. وفي هذا الإطار تشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايد استثمارات تركيا في مصر من 1.5 مليار دولار إلى 5 مليارات خلال العامين المقبلين وأن تزيد المبادلات التجارية إلى 5 مليارات دولار بنهاية عام 2012 وإلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2015، وهو أمر من شأن تحققه أن يزيد من الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين، وقد يدفع بتحقق نبوءة رئيس الوزراء التركي بأن تكون أنقرة مفتاح القاهرة لأوروبا وأن تكون القاهرة مفتاح أنقرة لأفريقيا[1].

تشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايد استثمارات تركيا في مصر من 1.5 مليار دولار إلى 5 مليارات خلال العامين المقبلين وأن تزيد المبادلات التجارية إلى 5 مليارات دولار بنهاية عام 2012.

وقد أبرم رجال الأعمال الأتراك خلال زياراتهم لمصر برفقة رئيس الوزراء التركي خلال سبتمبر 2011، اتفاقيات تجارية تقدر بزهاء 850 مليون جنيه، كما ازداد إقبال رجال الأعمال الأتراك على الاستثمار في كل من مصر. وقد ارتفعت قيمة الصادرات التركية إلى مصر وفق بيانات وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، حيث بلغت صادرات مصر لتركيا خلال عام 2011 نحو 1.4 مليار دولار، لتحقق زيادة نسبتها 50 في المائة عن عام 2010، بينما سجلت واردات مصر من تركيا نحو 2.7 مليار دولار خلال عام 2011[2].

وقامت تركيا بالاتفاق مع مصر في سبتمبر 2012 على تقديم تمويل قدره 2 مليار دولار، وذلك بغرض المساعدة في تقوية احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري، وكذلك دعم البنية الأساسية لخطط الاستثمار للحكومة المصرية، والتي سوف تساهم بدورها في تنمية الاقتصاد الكلي وتنمية فرص نمو الاقتصاد المصري.

كما سعت تركيا إلى مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، بما يوفر فرص عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يوجد منها بالفعل قرابة 250 ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمصر. كما تم إقامة منطقة صناعية تركية في مدينة 6 أكتوبر تضم استثمارات لأكثر من مائة رجل أعمال تركي، وتضم زهاء 400 مصنع، ومن المرجح تجديد اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين مع بدايات عام 2013، بما يمنح المنتجات المصرية مزايا تفضيلية من قبل الجانب التركي.

(1) M. Abdel Kader, «Egypt And Erdogan's Message To The Arab Spring Countries», op., cit.

(2) عبد الناصر منصور، «القاضي: فسخ عقد الخط الملاحي بين مصر وتركيا . . واستمرار الجانب التركي في العمل»، الأهرام الاقتصادي (القاهرة)، 11 ديسمبر 2012.

وتراهن تركيا على عدد من الإجراءات التي من شأنها زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، منها اتفاقية التجارة البحرية الحرة الموقعة بين البلدين في ابريل الماضي لتشغيل ثلاث خطوط ملاحية بين الموانئ المصرية والتركية. تستهدف جميعها زيادة التبادل التجاري بين البلدين بنسبة تتراوح بين 20 إلى 30 في المائة. وكذلك تراهن تركيا على النتائج الاقتصادية التي ستترتب على تدشين برامج سياحية مشتركة، تنهى حالة التنافس السياحي بين الدولتين لصالح «التكامل السياحي» من خلال تدشين رحلات جوية بين اسطنبول ومدينة شرم الشيخ، ثم تتوسع لتشمل العديد من المدن السياحية المصرية، وذلك في إطار برامج سياحية مشتركة.

كما اتفقت الدولتان على تشكيل لجنة عليا مشتركة برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين من أجل تعميق التعاون المشترك في كافة المجالات، خصوصا في مجالات التصنيع ونقل الخبرة التركية في مجال السياسات النقدية، ودعم وتذليل فرص الاستثمار والتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين. وقد تكللت زيارة رئيس الوزراء التركي للقاهرة في نوفمبر الماضي على رأس وفد يضم 12 وزيرا و150 رجل أعمال، بتوقيع 27 اتفاقية تغطي مختلف أوجه التعاون بين البلدين. واتفقت الدولتان على تنظيم عام مصر في تركيا في عام 2014 وعام تركيا في مصر عام 2015.

وفي هذا الإطار أكد السفير المصري في أنقرة «عبد الرحمن صلاح» أن الرئيس التركي عبد الله جول أعطى توجيهاته إلى رجال الأعمال الأتراك في لقاء مشترك بشأن ضرورة تكثيف العلاقات التجارية والاقتصادية مع مصر، انطلاقا من تقدير سياسي تركي يري أن تعظيم العلاقات المشتركة بين البلدين سيدعم الحضور التركي في منطقة الشرق الأوسط، وأن الرؤية التركية لدور مصر الإقليمي في المنطقة بعد ثورة 25 يناير تشير إلى أنها قد تكون الدولة المحورية في المنطقة خلال سنوات معدودة، بما يدفع بضرورة توثيق العلاقات معها على كافة المستويات.(1)

مستقبل العلاقة بين الدولتين.. تنافس أم تكامل؟

ترتبط أهمية ومحورية دور مصر في الإستراتيجية التركية بقناعة مؤداها أن تحول مصر ديمقراطيا من شأنه أن يعظم من مصالح تركيا الدائمة وليس المؤقتة، وهي في ذلك تستفيد من خبرة «سياسة الجوار» التي اتبعتها مع الأنظمة العربية السلطوية، بما أدى إلى تعرض مصالحها للاهتزاز والتضرر بعد سقوط هذه الأنظمة. لذلك فإن مصر قوية ومستقرة وديمقراطية أفضل من مصر مضطربة وغير ديمقراطية، من وجهة نظر تركيا. وعلى الرغم من أن «مصر مستقرة» قد يعني منافسة إقليمية

(1) مقابلة مع السفير المصري عبد الرحمن صلاح على هامش المؤتمر التركي الإفريقي (أنقرة)، 9 مايو 2012.

بين البلدين، و«مصر ضعيفة» ومضطربة قد يزيد من «هيبة تركيا» إقليميا، غير أن الأخيرة ترى أن مصر تعاني من مشكلات داخلية في ظل الأوضاع الإقليمية الراهنة من شأنه أن يزيد من الأزمات والتوترات التي يعاني منها مسرح عمليات الإقليم، وبدلا من أن تستغرق تركيا بالتعاون مع مصر في عمليات ومشروعات التنمية المستدامة وبناء القدرات الإقليمية وبالنهاية بناء نظام إقليمي جديد، فإنه قد تضيع عقد آخر من الزمان في محاولة تهدئة وإنهاء الصراعات الإقليمية دون جدوى.

وفي هذا الإطار ترى تركيا أن التعاون مع مصر قد يعظم من قدرات السياسات التركية، وأن الخطوات التركية الكبيرة في ظل معارضة مصر لن تحظي بتأييد إقليمي، وتعتبر أن مصر قد تواجه مشكلات مستجدة لممارسة دور إقليمي يتسم بفاعلية حيال بعض القضايا، ويمكن لتركيا أن تعوض ذلك والعكس، ومن الأمثلة على ذلك أن مصر لا بد أن ينضبط توتر واهتزاز تفاعلاتها مع إسرائيل بعدم تهديد اتفاقية السلام بين البلدين، بما يمنح تركيا حرية حركة أكبر في هذا الإطار. هذا بالإضافة إلى أن مصر قد تواجه مشكلات في دعم عمليات التحول الديمقراطي في العديد من الدول العربية، لما قد يترتب على ذلك من مشكلات وحساسيات إقليمية، غير أن تركيا تستطيع ممارسة هذا الدور بفاعلية أكبر، كما أن لدى تركيا ميزة التعامل مع فصائل وطوائف مختلفة وترتبط مع بعضها بعلاقات سياسية مثل الأكراد والشيعة في العراق والمسيحيين في لبنان.

وعلى الرغم من ذلك فإن تركيا لا تستطع أن تقود الدول العربية وإنما مصر هى الدولة المؤهلة لذلك، لاعتبارات القومية العربية التي تثار من قبل بعض التيارات السياسية العربية في مواجهة القوى الخارجية خصوصا دول الجوار الجغرافي، هذا بالإضافة إلى أن محاولة تركيا للعب دورا إقليميا على حساب مصر سيجعل الأخيرة تحاول إفشال وإحباط السياسات التركية. وتعتبر تركيا أن فاعلية الدور المصري تجلت في قدرتها بعض نجاح الثورة مباشرة على الجمع بين قادة حركتي فتح وحماس في القاهرة في مايو 2011 من أجل التوصل إلى تسوية بين الطرفين، وفي نجاح مصر في التوصل إلى صفقة الإفراج عن الجندي الأسير لدى حركة حماس جلعاد شاليط مقابل ألف أسير فلسطيني، وفي الاعتذار الإسرائيلي لمصر بعد حادثة مقتل عدد من الجنود المصريين على الحدود المشتركة، وهى مجالات واجهت فيها تركيا جميعا صعوبات جمة، وإن في سياقات مختلفة نسبيا.

لذلك فإن تركيا تتجه إلى توثيق العلاقات المشتركة مع مصر من خلال تكثيف الزيارات عالية المستوى مع مصر، ومن المتوقع أن يقوم الرئيس المصري محمد مرسي بزيارة تركيا مرة أخرى خلال الشهور القادمة، فيما من المتفق عليه أن يقوم رئيس الجمهورية عبد الله جول بزيارة مصر خلال عام 2013. كما تقرر تفعيل المجلس الأعلى للحوار الإستراتيجي الذي كان

قد اتفق عليه عام 2007، ولم ينجز ما هدف منه بسبب عدم تحمس النظام المصري السابق لتكثيف العلاقات مع تركيا. ومن المرجح أن تتوثق العلاقات العسكرية. ذلك أن ثمة توجه من قبل الدولتين لبحث أوجه التعاون العسكري سواء من خلال إجراء مزيد من المناورات المشتركة أو بحث عمليات التصنيع العسكري المشترك في ظل توسع تركيا في هذا المجال لتبلغ صادراتها العسكرية عام 2012 مليار دولار.

ومن ثم يمكن القول إن تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ومصر بقيادة حزب الحرية والعدالة ستكون سياسات التكامل بينهما أكبر وأوضح من مجالات التنافس. هذه الحالة سيظل بقائها مرتبط بنجاح تجربة حزب العدالة في مصر واستفادته من تجربة حزب العدالة في تركيا، كما سترتبط بقدرة الطرفين على إقناع القوى الداخلية والإقليمية والدولية أن العلاقات المشتركة تستهدف أولا خدمة مصالح الدولتين، وثانيا تحقيق الاستقرار والسلام الإقليمي وثالثا أن التعاون بين البلدين غير موجه لأياً من الدول الأخرى. وهى رسائل تم تبنيها من قبل الطرفين في آن معا في كافة اللقاءات المشتركة، بما يوضح أن ثمة اتفاق على ذلك.

تعتبر تركيا أن فاعلية الدور المصري تجلت في قدرتها بعض نجاح الثورة مباشرة على الجمع بين قادة حركتي فتح وحماس في القاهرة في مايو 2011 من أجل التوصل إلى تسوية بين الطرفين.